07 فيفري 2024

مشاركة تونس في المنتديات العالمية: بين دافوس وكامبالا و اعادة التفكير في الهيكلة المالية العالمية

شاركت تونس خلال الفترة الممتدة من 15 الى 24 جانفي 2024 في ثلاث فعاليات دبلوماسية عالمية. فقد كلف رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة بقيادة وفد تونس في منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس[1]. بالمقابل، كلف وزير الشؤون الخارجية والوفد المرافق له بتمثيل تونس في فعاليات كمبالا بأوغندا، وذلك ضمن فعاليات القمة 19 لحركة عدم الانحياز[2] وقمّة الجنوب الثالثة لمجموعة 77 زائد الصين[3].

تبرز هذه المشاركة التونسية الطابع المتناقض لهذه الملتقيات، حيث يعد دافوس مكانًا معروفًا للتجمعات النخبوية العالمية،وقد ركزت أعماله على ضرورة التعاون المبتكر بين القطاعين العام والخاص لمواجهة التحديات العالمية وتعزيز المبادئ الأساسية للشفافية والاتساق والمساءلة والحديث عن التطورات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي[4]. بينما تُمثّل قمة حركة عدم الانحياز(جمعت 120 دولة[5]) وقمة الجنوب الثالثة6(جمعت 134 دولة[7]) تجمعًا متنوعًا من عدة دول، أساسًا من العالم الجنوبي وقد كانت الرسائل الواردة منها مثيرة للاهتمام بسبب ما تم ذكره حول الدعوة إلى إصلاح الهيكلة المالية العالمية.

دافوس : مواصلة التبعية لكارتيل دوفيل

خلال مشاركته في فعليات منتدى دافوس، التقى رئيس الحكومة بمديرة صندوق النقد الدولي وتركزت المحادثات على التعاون المالي والفني مع الصندوق، مع تأكيد تونس على الوفاء بتعهداتها المالية وتعزيز التحسن الاقتصادي.[8] يأتي هذا اللقاء بعد خبر وضع تونس في قائمة سلبية لصندوق النقد الدولي وبعد تأخر زيارة وفد من الصندوق في إطار المادة الرابعة.

في السردية الحكومية يبدو ايفاء تونس بخلاص ديونها كأنه انجاز وطني في حين يتم التغافل عن الكلفة المالية والاقتصادية والاجتماعية التي يدفع ثمنها التونسيين[9]، اذ ستبلغ نسبة خدمة الدين لسنة 2024، 31,7% من حجم الميزانية العامة للدولة [10]. كان دافوس كذلك فضاء لإجراء اللقاءات مع البنك الأوروبي للإعمار والتنمية وممثلين عن مؤسسات مالية اخرى.

هنا يطرح التساؤل عن كيف لتونس ان تستطيع الخروج من الهيكلة المالية العالمية لتجاوز الأزمة الاقتصادية، خاصة كونها اعتمدت هيكليًا على الدين الخارجي (صندوق النقد الدولي وعلى الجهات الأخرى المشاركة في شراكة دوفيل)، طوال السنوات الاثنتي عشرة الماضية، وهو ما عمق تأثير هذه الجهات على البلاد على حساب التحالفات أو الحلول الجديدة.

كامبالا : صوت مغاير في مناقشة الاقتصاد العالمي

تضمنت مخرجات فعليات كمبالا نقاط مهمة متعلقة بالتركيز على التضامن والتعاون في معالجة التحديات التي تواجه الدول النامية والمطالبة بالإصلاح العاجل للهيكلة المالية العالمية لتلبية احتياجات التمويل لبلدان الجنوب وعلى ضرورة معاملتها بشكل عادل ومنصف داخل البنية المالية العالمية. كما كان هناك موقف واضح ضد فرض شروط من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك التنموية الاقراضية، ليتم التأكيد على ضرورة مراجعة شروط الإقراض لتكون أكثر انصافًا تجاه الدول النامية بهدف دعم الأولويات الوطنية دون المساس بالسيادة.

تثبت مثل هذه التجمعات التي صارت في كمبالا انها يمكن أن تساهم في تغيير ديناميات الجنوب في كيفية مواجهتها للقضايا الاقتصادية العالمية. هي كذلك فرصة لتونس ومثيلتها من الدول التي ترزح تحت هيمنة المؤسسات المالية العالمية وتعاني من حالة التبادل غير المتكافئ، لكي تقوم ببناء التحالفات وأن تكون محضنة للمبادرات الناشئة التي يمكن أن تعيد تشكيل العلاقات الاقتصادية العالمية.

المجتمع المدني : قوة اقتراح

لا أحد يمكن أن ينكر أو يقلل من الدور الذي يلعبه المجتمع المدني إذ أن مساهمته في تقديم آراء بديلة للتحديات الاقتصادية العالمية مهم ويمكن أن يؤثر على السياسات الحالية. يبرز هذا خاصة من خلال الفعليات الموازية لهذه الندوات العالمية ونذكر هنا على سبيل المثال تظاهرة:" the Fight Inequality Week"[11] . في هذا الإطار شارك المرصد التونسي للاقتصاد في ندوة عبر الأنترانت من تنظيم منتدى الشبكة الأفريقية المعنية بالديون والتنمية (AFRODAD) بعنوان : "سياسات المؤسسات المالية الدولية التي تؤدي إلى تفاقم الديون وعدم المساواة في أفريقيا: تعزيز وجهات النظر المشتركة لمنظمات المجتمع المدني"[12]. كما شارك المرصد (أكتوبر 2023) في فعليات القمة العالمية المضادة للحركات الاجتماعية لاجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[13]. ونظم في ديسمبر 2023 ندوة "الديون وتأثير المؤسسات المالية الدولية: استطلاع سبل التعويض والتغيير"[14].

فك الارتباط: أي رؤية لتونس المستقبل؟

في إطار متابعة مشاركة تونس في هذه الندوات، قام رئيس الجمهورية، بدعوة رئيس الحكومة للتعليق على مشاركة تونس بعد فعاليات منتدى دافوس واعتبر أنه " لا يمكن أن يستمر بنفس الفكر الذي حفّ بظهوره"15. تعليق رئيس

المراجع

1. صفحة رئاسة الحكومة التونسية على الفايس بوك نشر في18 جانفي 2024
2. صفحة وزارة الشؤون الخارجية على الفايس بوك، نشر في 21 جانفي 2024
3. صفحة وزارة الشؤون الخارجية على الفايس بوك، نشر في 18 جانفي 2024
4. بيان صحفي لمنتدى دافوس الاقتصادي العالمي ،"Annual Meeting 2024: Rebuilding Trust Amid Uncertainty" / ، نشر في 19 جانفي 2024
5. الوثيقة الختامية لقمة 19 لحركة عدم الانحياز إعلان كمبالا kampala-declaration نشر جانفي 2024
6. حركة الدول الـ77 تأسست في عام 1964 كتحالف للدول التي ترغب في تعزيز المصالح الاقتصادية المشتركة وخلق قدرة محسنة للتفاوض المشترك في الأمم المتحدة، وكانت 77 دولة من بين المؤسسين، والتي امتدت اليوم إلى 134 دولة. تقدم الحكومة الصينية دعمًا سياسيًا ثابتًا لحركة الدول الـ77 ولكنها لا تعتبر نفسها عضوًا.
7. الوثيقة الختامية لقمة الجنوب الثالثة لمجموعة الـ 77 + الصين، نشر في جانفي 2024
8. Kapitalis ، "تونس تستأنف الحوار مع صندوق النقد [La Tunisie reprend langue avec le FMI]"، نشر في 17جانفي 2024 (تم الاطلاع في 24 جانفي 2024)
9. كوثر زنطور" سردية رسمية خطيرة حول ملف سداد الديون " الشارع المغارب نشر في 24 جانفي 2024(تم الاطلاع في 25جانفي 2024).
10. قانون المالية لسنة 2024، تم الاطلاع في 25 جانفي 2024
11. صفحة Fight Inequality https:// /www.fightinequality.org

الكاتبة: أماني بن سبيك علي

CC BY NC SA

12. AFRODAD، صفحة الندوة الالكترونية حول: " سياسات المؤسسات المالية الدولية التي تؤدي إلى تفاقم الديون وعدم المساواة في أفريقيا: تعزيز وجهات نظر المشتركة لمنظمات المجتمع المدني"
13. صفحة واب قمة المضادة الحركات الاجتماعية لاجتماعات صندوق النقد والبنك الدولي
14. المرصد التونسي للاقتصاد، صفحة ندوة الديون وتأثير المؤسسات المالية الدولية: استطلاع سبل التعويض والتغيير
15. صفحة رئاسة الجمهورية التونسية على الفايس بوك https://www.facebook.com/Presidence.tn ، نشر في 19 جانفي 2024

الجمهورية والمشاركة النشيطة خلال فعليات كمبالا فيها نوع من التحدي لخطاب (There is no alternative (TINA حول " ليس هناك بديل غير الهيكلة الحالية " وفيه نوع من التفاؤل السياسي حيال الدول النامية غير أنه يجب ان يتجسد على مستوى الفعل السياسي والديبلوماسي والخيارات الاقتصادية.

على الرغم من الخطاب الذي يتبناه رئيس الدولة حول إعادة النظر في العلاقات الدولية، تظل البدائل للخروج من التبعية للديون المشروطة وسيطرة المؤسسات المالية الدولية غامضة في غياب رؤية شاملة واستراتيجية طويلة المدى، تضع في صميم التفكير سيادة الدولة وتحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

كما أن مقاومة شروط صندوق النقد الدولي فقط لا تكفي بما ان الباب مزال مفتوحا أمام مؤسسات مالية أخرى مكونة لنفس الهيكلة المالية العالمية ونتحدث هنا عن وكالات التعاون والمشاريع الممولة من البنوك العالمية التي مازالت مواصلة في نفس المنوال ونجدها منتشرة في كل القطاعات .

ختامًا، إن التنوع في المشاركات بالنسبة لتونس يسلط الضوء على التحولات الجيوسياسية التي تشهدها البلاد، ويعكس التحديات والفرص المتزايدة في الساحة الدولية التي يجب التعامل معها بشكل فعّال.

تبرز هذه المشاركات بشدة أهمية وضع استراتيجية واضحة تعتمد على خيارات سيادية وتتضمن تكاملًا مع جهود تنسيقية إقليمية، بهدف تحقيق انتقال فعّال وسلس نحو فك الارتباط. يشمل هذا السياق جهودًا تنسيقية تسعى إلى إقامة شراكات استراتيجية تعزز الاستقلالية الاقتصادية وتقلل من تفاقم التبادل غير المتكافئ، مساهمةً بشكل فعّال في تأمين مرحلة الانتقال الى نموذج اقتصادي تنموي سيادي. إلى جانب ذلك، يظهر أهمية إجراء إصلاح شامل للنظام الاقتصادي والمالي العالمي لضمان العدالة والتمثيل والتوازن، مع التركيز على تصحيح الاختلالات الناتجة عن هيمنة الدول الغنية. هذه الخطوات تهدف إلى تعزيز قدرات بلدان الجنوب، المتأثرة بالتهميش والتبعية، للتغلب على فجوات

CC BY NC SA